



المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراسة إنشاء منطقة اقتصادية خاصة مشتركة لإنتاج وتسويق وتجارة الحيوانات
الحية واللحوم وتصنيع المنتجات الحيوانية والأعلاف والمستلزمات والخدمات البيطرية
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان.

أبريل ٢٠١٤م

١. خلفية :

يُعد قطاع الثروة الحيوانية واحداً من بين القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تركز عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية، حيث يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير فرص العمل وسبل العيش الكريم لقطاع هام من السكان الريفيين، وغيرهم من السكان العاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة بهذا القطاع، فضلاً عما يساهم به في توفير المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات وما يحققه من عوائد تصديرية تدعم الموارد المالية من العملات الأجنبية التي تعزز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول.

و بالرغم من أن الوطن العربي يزخر بأعداد كبيرة من الثروة الحيوانية، إلا أن المعروض من الحيوانات الحية ومنتجاتها في إطار التجارة الزراعية العربية البينية لا يتناسب وحجم القطيع العربي من الحيوانات المزرعية من ناحية، وحجم الطلب على تلك المنتجات من ناحية أخرى. وقد تسبب ذلك في تدهور المراعي الطبيعية في بعض الدول العربية بسبب زيادة الحمولة الرعوية في ظل تدني معدلات السحوبات من القطيع. الأمر الذي يعود بصفة أساسية إلى ضعف نظم تسويق وتجارة الثروة الحيوانية ومنتجاتها بين الدول العربية.

وإيماناً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأهمية تطوير تجارة الثروة الحيوانية العربية البينية أعدت دراسة جدوى **إنشاء منطقة اقتصادية خاصة مشتركة** كمشروع للتعاون المشترك بين مصر والسودان لتسهيل تجارة الحيوانات الحية، واللحوم ومنتجاتها، والأعلاف والمستلزمات، والخدمات البيطرية، ومن ثم المساهمة في سد الفجوة الغذائية في المنطقة العربية، والوصول إلى تجارة عربية متطورة في الثروة الحيوانية ومنتجاتها، مما يعزز مسارات الأمن الغذائي العربي، ويحسن من الأحوال المعيشية للمربين ويساهم بفاعلية في تحسين كفاءة أداء القطاع.

٢. مبررات إنشاء منطقة حرة لتسهيل تجارة الثروة الحيوانية ومنتجاتها:

- الزيادة الكبيرة في قطاع الثروة الحيوانية بالوطن العربي حيث يقدر الرصيد العربي من الثروة الحيوانية من الحيوانات المنتجة في عام ٢٠١١م بحوالي (٣٨٣) مليون رأس.
- النمو المضطرد للطلب على اللحوم ومنتجاتها في الوطن العربي نظراً للزيادة السكانية من ناحية، وتحسن مستويات الدخل الفردية وتغير الأنماط الاستهلاكية من ناحية أخرى. حيث تقدر أعداد سكان الوطن العربي بنحو ٣٦٨ مليون نسمة في عام ٢٠١١م.
- الحاجة لنقل وتبادل الخبرات ما بين الدول العربية وبما يساهم في زيادة دخل المربين العرب من خلال رفع المقدرة التسويقية لمنتجاتهم وكذلك المساهمة في توفير المنتجات الحيوانية بأسعار مناسبة للمستهلك العربي .
- تعظيم الاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للبلدان العربية ذات القدرات الإنتاجية العالية في مجال الإنتاج الحيواني والصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة به.

- المتغيرات الاقتصادية والتجارية والسياسية العالمية والإقليمية وما نتج عنها من آثار سلبية انعكست في قلة المعروض وارتفاع في الأسعار مما أثر سلباً على الأمن الغذائي العالمي والعربي.
- التغيرات المناخية والتي يتوقع أن تؤثر بصورة سلبية على الإنتاج الزراعي العربي في المرحلة القادمة وما يستلزمه ذلك من ضرورة توفير بدائل لتوفير احتياجات المواطنين من البروتين الحيواني.
- الحاجة الماسة إلى تعظيم الناتج من الثروة الحيوانية العربية من خلال استكمال حلقات الإنتاج والتصنيع والتسويق، إضافة إلى الحاجة لتخفيف الضغط على المراعي الطبيعية العربية من خلال فتح آفاق تصديرية مستقرة وواسعة لها مما سيؤدي إلى زيادة معدلات السحب من القطعان وبالتالي تخفيف الضغط على المراعي الطبيعية واستدامتها.

٣. الأهداف الرئيسية للمنطقة:

- انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية.
- توفر حيوانات حية ومنتجات حيوانية ومستلزمات إنتاج بمواصفات عالية و أسعار مناسبة وبتكلفة تنافسية تلبى متطلبات الأسواق العربية الداخلية.
- الاستفادة من الطاقات الموردية المتاحة في إطار تكاملي بحسب الميزة النسبية للدولتين في مجال إنتاج وتصدير المنتجات الحيوانية.
- الاستفادة من نتائج البحوث والخبرات الرائدة للدولتين في إنتاج علائق من مكونات رخيصة الثمن بالاستفادة من المخلفات النباتية ومخلفات التصنيع الزراعي والتي تتوفر بكميات كبيرة في المنطقة.
- المساهمة في توفير البروتين الحيواني تحقيقاً للأمن الغذائي العربي، وتحقيق أهداف البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي من خلال زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من البروتين الحيواني في الوطن العربي.
- تنشيط الاستثمارات وتوفير فرص للقطاع الخاص في البلدين للاستثمار بالمنطقة الاقتصادية في مجال الإنتاج والتسويق والتصنيع الحيواني.
- توفير فرص عمل لقطاع كبير من المشتغلين في قطاع إنتاج وتجارة الحيوانات الحية واللحوم الحمراء .

٤. مزايا المناطق الاقتصادية في مجال تجارة الثروة الحيوانية ومنتجاتها:

- تعالج هذه المناطق قضايا نقص وإنعدام الثقة في التجارة البينية مع دول المنطقة في الجوار الجغرافي، حيث أنها تمكن من التأكد من خلو الحيوانات الحية من الأمراض الوبائية التي قد تهدد القطيع الوطني للدول المستوردة.
- تساهم في تحسين شروط الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الحيوانية الداخلة في معاملات المنطقة. لأن توفر البنى التحتية والكوادر البشرية عالية التأهيل والتدريب النوعي سيحسن كثيراً في مستوى الخدمات الصحية (الوقائية الاحترازية والعلاجية).
- تزيد من درجة الثقة في الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية المتداولة.
- تساعد على انسياب حركة التجارة بين دول المنطقة دون قيود أو رسوم جمركية.
- تتيح فرصاً واسعة لمشاركة القطاع الخاص والمستثمرين في الاستثمار في كافة مجالات التعامل داخل المنطقة.

٥. مكونات المنطقة الاقتصادية والخدمات التي تقدمها:

- أماكن عرض الحيوانات الحية من الأغنام والماعز والأبقار والإبل.
- مساحات مخصصة لإيواء الحيوانات (٧٩,٨ ألف رأس جمال، ٦٩,٣٦ ألف رأس من الأبقار، ٧٤,٤ ألف رأس من الأغنام، ٦٢,٤ ألف رأس من الماعز.
- وحدة تسمين ٤٥٠٠ رأس .
- سلخانة (٤٥,٣٦ ألف رأس من الأبقار، ٥٠,٤ ألف رأس من الأغنام، ٥٠,٤ ألف رأس من الماعز.
- وحدة تصنيع ومعالجة اللحوم (٤٥,٣٦ ألف رأس من الأبقار، ٥٠,٤ ألف رأس من الأغنام، ٥٠,٤ ألف رأس من الماعز.
- وحدة دباغة جلود (٤٥ ألف).
- محجر بيطري
- الأدوية (٧٠ ألف وحدة)
- اللقاحات البيطرية (٧٠ ألف وحدة)
- الأعلاف الحيوانية ومطاحن الأعلاف (٢٣ ألف طن).
- خدمات ورعاية بيطرية.
- بنيات أساسية شاملة الطرق، المكاتب، المخازن، المياه، الكهرباء، الاتصالات، وسائل النقل، ... الخ.
- مختبر (٤٥ ألف عينة).

٦. تقدير تكاليف وعائدات المنطقة الاقتصادية:

تم تقدير التكاليف والعائدات للمنطقة الاقتصادية المقترحة بين مصر والسودان في مساحة تقدر بنحو ٢٠ هكتار، وتشتمل على سلخانة طاقتها نحو ١٥٠ ألف رأس في السنة ، وحظائر تسمين لنحو ٤٥٠٠ رأس في السنة، ومصنع لتصنيع اللحوم ودباغة الجلود، ومصنع إنتاج الأدوية واللقاحات وتقديم الخدمات البيطرية لنحو ٧٠ ألف وحدة حيوانية، وتسويق نحو ٢٣ ألف طن من الأعلاف.

١,٦ التكاليف :

- التكاليف الرأسمالية: تقدر بنحو (٣٢,٣) مليون دولار أمريكي تشمل تكاليف الإنشاءات، السلخانة، المختبر، وحدات تصنيع اللحوم ، ووحدة الأدوية واللقاحات والحظائر منها نحو (٢٣,٥) مليون دولار أمريكي العام الأول، (٥,٩) مليون دولار أمريكي العام الثاني، (٢,٩) مليون دولار أمريكي العام الثالث.
- التكاليف التشغيلية: تقدر بحوالي (٥,٥) مليون دولار أمريكي في العام الأول وتستقر عند نحو ١١ مليون دولار أمريكي من العام الخامس .

٢,٦ الإيرادات :

يقدر العائد السنوي: بحوالي (٦,٩) مليون دولار أمريكي في العام الأول ، ويبلغ نحو (١٣,٨) مليون دولار أمريكي في العام الخامس.

٣,٦ مؤشرات الربحية :

بالإضافة إلى مساهمة المنطقة المقترحة المتوقعة في تشجيع التجارة العربية البينية في الحيوانات الحية واللحوم والأعلاف والأدوية البيطرية واللقاحات مما سينعكس إيجاباً في تطوير الثروة الحيوانية ، وتحسين دخول المربيين، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء فإن معدل العائد الداخلي يقدر بنحو (١٤%) ، وتقدر صافي القيمة الحالية بنحو (١٩,٤) مليون دولار مما يشير إلى جدوى المشروع للمستثمرين من القطاع الخاص والحكومات.